الاحزاب القومية والاسلامية- ازمة الحكم: العراق انموذجاً

أ.م.د. هشام عزالدين مجيد
جامعة بغداد ـ كلية العلوم السياسية
esham14@copolicy.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

تعد الأحزاب السياسية بشكل عام واحدة من أهم المرتكزات الخاصة بالعملية الديمقراطية وذلك لكونها تفتح المجال أمام وجود تعددية تتيح لوجود قدر كافي من المتنافسين على السلطة، بالتالي فهي تساهم في ترسيخ ضوابط عامة وخاصة تنظم عملها وإلا لا فائدة من وجود أحزاب صورية مقيدة بحركتها. وشكلت الأحزاب السياسية الملمح الأبرز في الحياة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وذلك بعد عقود من هيمنة الحزب الواحد على العمل السياسي، فعرف العراق التعددية الحزبية بشكل واسع، وفسحت التعددية المجال واسعاً للتعبير عن الآراء السياسية المختلفة والمتنوعة بحرية، وفي أحيان بدون أي قيود، فتوالدت الأحزاب السياسية بطريقة واسعة جداً مستفيدة من غياب قانون ينظم الحياة الحزبية حتى عام ٢٠١٥، وتحديداً عند صدور قانون الأحزاب رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥. لذلك، تعد الأحزاب السياسية (القومية والإسلامية) الجهة المقتدرة والأكثر تأثيراً في الواقع السياسي العراقي، فمنذ عام ٢٠٠٣ وحتى الوقت الحاضر كانت وماتزال تمثل خريطة واسعة ومتشعبة من القوى والشخصيات التي أدت أدواراً مؤثرة في الحياة السياسية، ولم يكن نصيب القضايا الوطنية من الاهتمام بالقدر نفسه الذي عليه القضايا دون الوطنية، لاسيما تلك القضايا المتعلقة بالتعبئة والطائفية والفئوية لهذا الحزب أو ذاك.

الكلمات المفتاحية: العراق، ازمة الحكم، الأحزاب السياسية، القومية، الإسلامية.

National and Islamic parties - the crisis of governance : Iraq as a Model

Husham Ezzulddin Majeed
University of Baghdad - College of Political Science
esham14@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Political parties in general are considered one of the most important foundations of the democratic process because they open the way for the existence of pluralism that allows for the presence of a sufficient number of

competitors for power. Therefore, they contribute to the establishment of general and private controls that regulate their work, otherwise there is no point in having sham parties that are restricted in their movement. Political parties formed the most prominent feature of political life in Iraq after 2003, after decades of single-party dominance over political action. Iraq was widely known for party pluralism, and pluralism opened a wide field for the expression of different and diverse political opinions freely. Sometimes without any restrictions, political parties proliferated in a very broad way, taking advantage of the absence of a law regulating party life until 2015, specifically when the Parties Law No. (36) of 2015 was issued. Therefore, political parties (national and Islamic) are the most powerful and influential party in reality. The Iraqi politician, from 2003 until the present, represented and still represents a broad and complex map of forces and personalities that played influential roles in political life, and national issues did not receive the same amount of attention as sub-national issues, especially those issues related to mobilization, sectarianism, and factionalism for this party or another.

Keywords: Iraq, governance crisis, political parties, nationalism, Islam

المقدمة

إن جميع الأنظمة السياسية سواء كانت ديمقراطية أم غير ديمقراطية تسعى إلى إيجاد مبدأ الفاعلية في مؤسسات النظام السياسي بهدف استمراريتها وديمومة بقاءها، ويعتمد مبدأ الفاعلية السياسية على درجة التفاعل بين المجتمع ومؤسسات النظام السياسي من خلال تلبية احتياجات ومطالب المجتمع بحيث لا يشعر المواطن بحالة الأغتراب السياسي. ومما لا شك فيه أن التعدد بمعنى التنوع والأختلاف ظاهرة في حد ذاتها لا تمثل مشكلة، ولكن تظهر المشكلة حينما يؤدي ذلك التنوع والأختلاف إلى آثار سلبية تهدد أمن المجتمع واستقراره. لقد عرفت العديد من مناطق العالم ظاهرة التنوع والأختلاف في صور متعددة إثنية، عرقية، دينية، ثقافية، اقتصادية منذ القدم، إلا أنها اتخذت أبعاداً جديدة في ظل التطورات الداخلية والإقليمية والدولية، وتحديداً منذ مطلع التسعينيات، إذ أصبحت حالة الوحدة من خلال التنوع هو الخطاب السياسي السائد بعد أن كان خطاب الوحدة من خلال الصهر هو السائد في كثير من دول العالم النامي، سيما في الدول حديثة الاستقلال.

ولا يمكن ان تقوم دولة ونظام سياسي ما في المجتمعات المتعددة اذا فشل المجتمع في انتاج وحدته وتماسكه، ولن تنتج وحدة مجتمعية ويستقيم تماسك انساني دونما تعايش مشترك، ولن يستديم

تعايش مشترك دونما روابط عضوية سياسية عادلة، وتأمين مشترك للمصالح، وسيتم تقويض فرص البقاء المجتمعي فيما لو أعتمدت رؤى التمييز ومناهج الإقصاء وقيم الكراهية، أي تحقيق التوافق بين التعبئة الأجتماعية المتعددة والتعبئة السياسية. ونظراً للمكانة المحورية للأحزاب في الأنظمة السياسية وارتباطها العميق بمفهومي الديمقراطية والمشاركة السياسية، فأنها أصبحت تضطلع بأدوار بالغة الأهمية داخل المجتمعات من حيث استيعابها للقوى الأجتماعية التي تمثلها، أو من حيث قدرتها على بلورة وتجميع المصالح العامة للمجتمع، أو من حيث توافر المعايير المؤسسية فيه.

وهناك من يحاول التمييز بين وظائف الأحزاب على وفق طبيعة النظام السياسي السائد ديمقراطي كان أم شمولياً، فعلى اختلاف طبيعة تلك الأحزاب إلا أنها تقوم بوظائف متعددة تنظيم الارادة السياسية للشعب والتسويق لمبادئ الحزب، من بينها دمج المواطن بالحزب وتعلمه الالتزام السياسي وممارسة الحزب لدوره بوصفه وسيطاً بين الرأي العام والحكومة وترشيح قيادات مؤهلة سياسياً ومهنياً لتولي المناصب العامة في الدولة، وتعبئة المصالح المتقاطعة وحل المشكلات والتناقضات الأجتماعية عبر دورها في المشاركة السياسية، والتعبير عن طموحات المواطنين بتلبية مطالبيهم الشرعية.

وتمثل الأزمة المتجذرة في العراق نتاجاً للتأسيس الدستوري الذي صاغه الاحتلال الأمريكي للعراق، إذ بنى نظام الحكم اساساً على قاعدة المحاصصة الطائفية، القومية بدءاً من مجلس الحكم الانتقالي الذي تشكل في ٢٠٠٣/٧/١٣ وحتى الوقت الحاضر، حيث لايزال العراق يعاني من ازمة وطنية شاملة تتمثل ملامحها الرئيسة في عدم فاعلية العملية السياسية القائمة على اساس التقاسم الوظيفي الأثنو– طائفي، واستمرار العنف وهما عاملان يعيقان عملية اعادة بناء الدولة والمجتمع. ثم جاء نهج الأحزاب والحركات السياسية بعد ٢٠٠٣م، ليعمق ويكرس تلك الحالة في ظل غياب مشروع وطني جامع، وأن ما واجهه العراق من سيطرة داعش بعد عام ٢٠١٤، اثر في عمل النظام السياسي وفاعليته وبنفس الوقت انعكاسه على المجتمع ومكوناته وابرز الجهوية والطائفية التي قد تقوي نزعة التقسيم والتفكيك، فالعراق يحتاج الى وجود قوى سياسية تؤمن بالإصلاح الحقيقي، وتدعم فكرة المواطنة العراقية واقامة دولة المواطنة وتشجيع المشاركة الشعبية واقامة المؤسسات والهيئات الأجتماعية على اساس الكفاءة والخبرة وليس الدين أو القومية.

كل ما سبق أسهم في حدوث خلل جوهري في بنية الدولة لعراقية، وأعاقها عن القيام بوظائفها وأنجاز مهامها في تحقيق المن، وإنجاز التنمية الاقتصادية ودخول الحداثة السياسية، أي قيام دولة

القانون والمؤسسات، وتشكيل المجتمع الحديث الذي تستمد منه شرعيتها بوصفها تمثل الإرادة المجتمعية العامة.

أهمية البحث:

تتأتى أهمية البحث من موضوعه الذي يسلط الضوء على دور الأحزاب القومية والإسلامية، والتفاعل المعقد بينها في سياق أزمة الحكم، وفهم العوامل متعددة الأوجه التي تساهم في عدم الاستقرار السياسي، شلل السياسات، والضعف المؤسسي في مجتمعات ما بعد الصراع مثل العراق.

أشكالية البحث:

تنطلق أشكالية البحث من فكرة مفادها مدى تطبيق الأحزاب الإسلامية والقومية التي وصلت للسلطة بعد عام ٢٠٠٣ للمبادئ والأهداف التي كانت تنادي بها قبل عام ٢٠٠٣؟ وهل طبقتها بالشكل الصحيح؟ وماهية واقع هذه الأحزاب بعد تصديها للعملية السياسية والحكم؟

فرضية البحث:

بناءً على أشكالية البحث، نفترض أن الأحزاب القومية والإسلامية لم تتصدى بعد وصولها للسلطة عام ٢٠٠٣ لتطبيق الأمور الأساسية، وإنما تصدت للشكليات فقط من تلك الأهداف، إذ أنه وعلى الرغم من الحراك السياسي المحموم للأحزاب الإسلامية والقومية في العراق، إلا أن هذا الحراك لم يجبر هذه الأحزاب على أداء وظائفها الوطنية بل ظلت قاصرة على الأهتمام بالخلاف والأختلاف بعضها مع البعض الآخر.

منهجية البحث:

تم الأعتماد على المنهج الأستقرائي التحليلي والمنهج الوصفي بهدف قراءة الواقع والأحداث للوصول إلى نتائج واضحة.

المحور الأول: الأحزاب القومية والإسلامية في العراق

الأحزاب السياسية بشكل عام هي عبارة عن تجمع لعدة اشخاص يتفقون على برنامج معين وهدف مشترك والعمل على تهيئة كافة الظروف للوصول نحو تحقيق ذلك الهدف، ولها عدة وظائف منها تهيئة كوادر واشخاص وتثقيفهم سياسياً واعدادهم لتولي مناص في اجهزة الدولة، والشيء الآخر تقوم الاحزاب بوظيفة حلقة الوصل بين المواطن والمسؤول لإيصال متطلبات الافراد، ايضاً تسعى الاحزاب للوصول للسلطة وممارسة الحكم (الدرويش ٢٠١٦ ، ٤٤٤). اضافة إلى ما تقدم، تعد

الأحزاب السياسية بشتى صنوفها جزء مهم ومكمل للعملية الديمقراطية، ففي حالة تفرد حزب بعينه يؤدي الى غياب عنصر المنافسة، وبالتالي التوجه نحو الوحدوية عبر ترسيخ الحكم والحزب الواحد كما هو الحال في عهد النظام السابق عبر ترسيخ الحكم الفردي، وبالتالي ولدت تلك السياسات القمعية ومنع ومطاردة آية نشاطات حزبية معارضة للنظام مما اضطر اغلب تلك القوى لممارسة المعارضة خارج حدود العراق سواء كانت عسكرية او سياسية وتوزعت ما بين قوى مدنية ديمقراطية من بعض الليبراليين والشيوعيين وما بين قوى اسلامية واخرى كردية، إلا ان اغلب الدور الريادي قد انيط بالقوى الدينية لا سيما الشيعية منها لكونها تمثل غالبية سكان العراق من جهة وتعرضت للقمع المفرط مما اضطرها للمعارضة لا سيما العسكرية واتخذت من ايران وسوريا مقرات لتنفيذ بعض العمليات ضد اجهزة النظام السابق (كاظم ٢٠١٨ ، ١٦٧).

وبعد طول انتظار من قوى المعارضة المتنوعة حصلت اخيراً على مرادها وان كان بعامل خارجي وعن طريق القوة العسكرية من قبل الولايات المتحدة الامريكية التي اسقطت نظام الحكم السابق في العراق، وادارة شؤون البلد في الإدارة المؤقتة لحين تمكن العراقيين من تنظيم الإنتخابات ومسك السلطة بأيديهم (حيال ٢٠٢٢). هذا التغيير المفاجئ صاحبته تطورات بمختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدخول في نظام جديد يقوم على اسس ديمقراطية قائمة على اسس التبادل السلمي للسلطة، هذه التطورات رافقتها مشاكل عديدة تتحملها جميع الاطراف لا سيما الاحزاب والقوى الدينية بأعتبارها تصدت للعملية الجديدة، وبالتالي فانها تتحمل جزء كبير من مسؤولية ادارة الدولة ما بعد ٢٠٠٣ (كاظم ، ١٦٩)

ومهدت الأوضاع بعد عام ٢٠٠٣م، الطريق أما مجموعة من الأحزاب والفصائل السياسية للمشاركة في النظام الديمقراطي الجديد في العراق ومنها الأحزاب القومية والإسلامية (حسين ٢٠١٨ ، ١٣)، إذ تهدف الأحزاب القومية مدفوعة بالرغبة في إعادة بناء هوية البلاد ووحدتها بعد عقود من الديكتاتورية، إلى إنشاء حكومة مركزية قوية يمكنها الحفاظ على وحدة أراضي العراق وسد الفجوات بين الجماعات العرقية والطائفية المتنوعة. وغالباً ما ناشدت هذه الأحزاب المشاعر العلمانية والعراقية، مؤكدة على أهمية التاريخ المشترك والهوية. من ناحية أخرى، في حين مثلت الأحزاب الإسلامية المشاعر الدينية لشرائح من سكان العراق، داعية إلى دور أكبر للشريعة والقيم الإسلامية في الحكم. وقد حصلت هذه الأحزاب على دعم من مختلف الطوائف الدينية، بما في ذلك الجماعات الشيعية والسنية والكردية، وسعت إلى دمج المبادئ الدينية في الإطار القانوني والسياسي للبلاد. بالنسبة

للبعض. فضلاً عن توجها لتأسيس نظام سياسي ديمقراطي يحترم التعددية، ويقر بمبدأ المواطنة ويحفظ للجميع حقهم في عراق حر (حافظ ٢٠١٠ ، ٢٢).

كنتيجة لذلك، أدى تعايش الأحزاب القومية والإسلامية في المشهد السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣م، إلى تحديات كبيرة في الحكم ومنها الأنقسام السياسي، الذي تفاقم بسبب الأنقسامات العرقية والطائفية التاريخية، وصولاً إلى إعاقة تشكيل ائتلافات حاكمة مستقرة ومتماسكة. وقد أدى ذلك إلى صراع من أجل إصدار تشريعات ذات مغزى، ومعالجة القضايا الملحة مثل الأمن والخدمات الأساسية، وإرساء الشعور بالوحدة الوطنية (المسعودي ٢٠٢١). كما ساهم تأثير هذه الأحزاب في قضايا الفساد وسوء الإدارة وضعف التطوير المؤسسي، وغالباً ما أدى عدم وجود إجماع قوي حول دور الدين في الحكم إلى شلل في السياسات وصراعات على السلطة أدت إلى زيادة إعاقة صنع القرار الفعال. فضلاً عن أن أزمة الحكم قد أزدادت بشكل أكبر بسبب التأثيرات الخارجية، بما في ذلك ديناميكيات القوة الإقليمية وإرث الأحتلال الذي قادته الولايات المتحدة، والذي كان له تداعيات عميقة على الأستقرار السياسي في العراق (عبد الجبار ١٩٩٨ ، ٢٥).

ونرى أنه وعلى الرغم من المحاولات العديدة للأحزاب القومية والإسلامية في سبيل إيجاد أرضية مشتركة بين مختلف الجماعات العرقية والطائفية في العراق من خلال الدعوة إلى هوية عراقية موحدة، إلا أن هذه الجهود كانت تصطدم في كثير من الأحيان بمصالح وأجندات أحزاب أخرى، مما يبرز صعوبة التوفيق بين الرؤى المتنافسة لمستقبل البلاد.

ختام القول، تؤكد أزمة الحكم في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣م، على التحديات المعقدة للأنتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية في مجتمع منقسم بشدة، كما أن التفاعل بين الأحزاب القومية والإسلامية يعكس النضال الأوسع لتحقيق التوازن بين الهوية الوطنية والقيم الدينية والحكم الفعال. وبهدف المضي قدماً في أصلاح الوضع في العراق، فإن قدرة العراق على التغلب على هذه التحديات تعتمد على قدرته على تعزيز العمليات السياسية الشاملة، تقوية المؤسسات، وبناء الجسور بين الأحزاب والحركات السياسية المختلفة لتأسيس مستقبل مستقر ومزدهر لشعبه.

المحور الثاني: أزمة الحكم في العراق

لقد ظهرت في الساحة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ عشرات الأحزاب السياسية التي تنوعت خلفياتها السياسية بين الاسلامية والقومية والليبرالية والعلمانية والشيوعية واليسارية العربية منها والكردية والتركمانية (حافظ ،٢١). وقد أثرت الأنشغالات السياسية لمعظم الأحزاب السياسية صراعاً ومساومة

بعضها البعض إلى الأبتعاد عن المصالح الوطنية والقضايا التي تعد الأهم بالنسبة للأدوار الحزبية والحاجة الوطنية، لكن وعلى الرغم من ذلك يمكن القول أن غليان الساحة السياسية والأنشغالات الأمنية أبعدت معظم الأحزاب السياسية عن أداء الأدوار الوطنية التي جيب أن تتخذها خاصة في قضايا وطنية تمس وجود ومستقبل العراق أرضاً وشعباً. وتظهر ست أزمات تشكلت بعد عام ٢٠٠٣، وأثرت بشكل كبير على نظام الحكم في العراق تمثلت بما يأتي (مهدي ٢٠١٣):

١. **أزمة الهوية:** وهي الأزمة التي تتعلق بتكوين الشعور المشترك بين أفراد المجتمع الواحد بأنهم متميزين عن غيرهم من أبناء المجتمعات الأخرى، أي إنها تمثل الشعور بالأنتماء الوطني، وتعد هذه الأزمة ذات ثقل في التنمية السياسية في الجزء المرتبط ببناء الدولة، وتتعلق بالتسامي على جميع الهويات الأخرى الضيقة كالإثنية والطائفية والقومية والعشائرية وتغليب الهوية الوطنية الأوسع، كما إن وجود هذه الأزمة يصيب أي عملية تنمية سياسية بالشلل في مسيرتها لتحقيق أهدافها، ويبقيها حبيسة التجاذبات الفرعية التي تنطلق من الأنتماءات الضيقة لفئات المجتمع بما يشتت الجهد العام للدولة في سعيها لإنجاح هذه العملية. وتؤثر النخبة السياسية في تفاقم أو احتواء أزمة الهوية، وذلك تبعاً لتكوين النخبة ذاتها ومدى ما تحمله من مؤهلات للتأثير بما تمليه عليه خصوصايتها التكوينية (دبوز ٢٠٠٥)، فمثلاً إذا كانت النخب ريفية وترتبط بقيم تقليدية معينة فإنها قد تكون عاجزة عن التعامل مع الحس الاجتماعي العام داخل المجتمع، وهذا يعود إلى طبيعة النخب ذاتها والتي لا تمكنها من تكوين هوية موحدة في الدولة ان كانت تعبر عن طيف مجتمعي محدد (غليو ن١٩٨٦ ، ٢٧).

وفي اطار المجتمع العراقي تكتسب الهوية اهمية متزايدة، فالملاحظ ان التنوع الديني والعرقي والمذهبي وتعدد الثقافات الفرعية لم يصل إلى مستوى الأنصهار والإندماج في اطار الهوية الوطنية الشاملة، بدلاً من انتماءات ضيقة تفشل خطط التنمية السياسية وتجعل الوحدة الوطنية ضمن الخطر المستديم. لذلك، يمكن القول أن هشاشة الهوية الوطنية العراقية المتقطعة الأوصال، يساعد على ديمومة التوتر والعنف في الوضع السياسي والاجتماعي العراقي (مطر ٢٠٠٨ ، ٣٦٣). إن القوى السياسية العراقية لها قوة بمقدار قوتها العشائرية والمذهبية والقومية، وبعضها لديها قوتها المسلحة. لذا، فإن القائمون على الشأن السياسي في العراق –كما يرى عامر حسن فياض– يعيشون في العصر الحجري للسياسة، أي العصر الذي يعتمد على جمع قوت السياسة، وليس على إنتاجها، مما يعني أن هذه القوى تعمل بعقلية اقتسام السلطة، وليس إيجاد وعي جديد بمفهوم الدولة. وفي حال تطبيق ذلك على أسس وأنموذج البنية السياسية في مجلس الحكم الإنتقالي والحكومات العراقية اللاحقة، فإننا

نلاحظ مدى الضعف البنيوي المميز للوعي السياسي العراقي فيما يتعلق بالإدراك خصوصية ومعنى الهوية الوطنية الشاملة (الجنابي ٢٠٠٦ ، ٤٦). إن مبدأ المواطنة يصبح احد أفضل الحلول الواجب ترسيخها، وما يجب ان يشكله من بوتقة على الكل العراقي أن ينصهر بها بهدف إنتاج ذاته بما يناسب خصائصه الموضوعية، فضلاً عن تعميق الشعور بالهوية الجماعية للأفراد وجعل الإنتماء للعراق اولاً واخيراً (مهدي ،١٣٠).

وبهدف حل إشكالية الهويات العشائرية والطائفية فان البديل يتمثل بالإقرار المجتمعي، ومن ثم الدستوري العقدي بالهوية التعددية المذهبية والطائفية والعشائرية في العراق لتمثل هويات دينية واجتماعية وليس سياسية. وبالإمكان لهذه المكونات العشائرية والطائفية تشكيل روابط اجتماعية ودينية تدافع عن مصالح أعضائها بوصفها منظومات اجتماعية ودينية وليست سياسية، إذ أن اعتماد الهوية الوطنية وعلويتها على سواها من الهويات الأخرى لا يلغي أو يقصي او يتجاهل الهويات الأخرى القومية والدينية والعشائرية والمذهبية (عجيل ٢٠١٦ ، ١٢٦)، انما ستتميز الهوية الوطنية عن الهويات الأخرى جميعها بوصفها هوية سياسية وغيرها هويات غير سياسية، فالهوية القومية تمثل منظومة ثقافية وحضارية وليس منظومة سياسية، كذلك الهوية الدينية والعشائرية فانهما ممثلات ايضاً منظومات اجتماعية لا يمكن ان يرتقيا إلى مستوى الهوية السياسية بقدر تعلق الأمر بالعراق (فياض ٢٠٠٤ ، ١٠٩).

٢. **أزمة الشرعية:** تتعلق هذه الأزمة بتحقيق الأتفاق حول مشروعية السلطة القائمة والمسؤوليات الخاصة بالحكم، وهي مشكلة دستورية تدور حول تحقيق الأتفاق العام والقبول بالسلطة السياسية القائمة والأعتراف والرضا بها عبر إقناع المحكومين بالسند والمبرر الذي تعتمد عليه هذه السلطة في تفسير احتكارها إصدار القوانين وإدارة شؤون المجتمع الداخلية وعلاقاتها الخارجية، وتستفحل أزمة الشرعية عندما تخرج عن أطرها الدستورية ويظهر ما يسمى بالشرعية (الثورية)، التي تجعل السلطة حكراً على فئة سياسية معينة وهو ما يعيق عملية التنمية السياسية وينتج أزمة بالحكم (المجمعي ٢٠٠٩ ، ١٤٦). ويمكن للنخبة السياسية تقليل الأثر السلبي لهذه الأزمة عن طريق تسويقها للمجتمع، فإذا تعلق الأمر على سبيل المثال بتدابير ذات طابع حكومي، فإن نجاحها أو فشلها لا يخضع فقط لقابلية تطبيقها في الميدان، وإنما أيضا للطريقة التي ينجح القادة في تقديمها، وهذا الأمر يتعلق بالعمل الجماعي بين الأطراف المكونة للنخبة السياسية ومدى الوحدة الموجودة داخلها بصفتها القابض الرئيس على السلطة، وبذلك يمكن القول بأنه إذا كانت هناك أرضية لقاء بين كل فاعلي الميدان السياسي،

مهما كانت الخلافات التي تفصل بينهم، فإنها تتمثل في تأمين السلطة السياسية كعامل محرك للحياة الاجتماعية. وبشكل عام تحدث أزمة الشرعية عندما تعتبر النخبة الحاكمة أن مطالب وسلوكيات الأفراد والجماعات التي تسعى للمشاركة في النظام السياسي هي مكالب وسلوكيات غير شرعية (برو ١٩٩٨).

إن قياس شرعية أي نظام ومنها النظام العراقي في معناها السياسي والقانوني يقوم على اساس جانب شكلي يتمثل بدستورية السلطة، أي ممارستها واقامتها على وفق قواعد الدستور، وجانب موضوعي يتمثل بقناعة ورضا افراد المجتمع بهذه السلطة، وهذان الجانبان لا ينفصلان بعضهما عن بعض (والي ٢٠٠٣ ، ٢٨). لذلك، فإن دستورية السلطة في العراق مازالت محكومة بسياسة التوافق بين مختلف الأطراف والكتل السياسية وإرجاء عدد من المشكلات الجوهرية والمصرية المتعلقة بالدستور الدائم مثل شكل الدولة والعلاقة بين الدين والدولة وطبيعة النظام السياسي وهوية العراق وتوزيع الثروات وغيرها، إلى المستقبل غير المنظور، ومن ثم، فإن الأمر يستلزم إعادة التشاور والتوافق بشان المسائل العالقة مرة اخرى. من جهة أخرى، فإن تردي الوضع الأمني والاقتصادي والأجتماعي، وضعف النضج السياسي للقوى السياسية وضعف الخدمات العامة وتفشي الفساد المالي والإداري وانتشار البطالة، جعل النظام السياسي يفقد همزة الوصل بينه وبين الجماهير المتمثلة بسمة الفاعلية في ادائه لوظائفه واستقراره وديمومته من اجل دعم برامج التنمية السياسية. فضلاً عن ذلك، فإن افراز واقرار التشكيل الوطني على اساس البنى التقليدية مثل البنى الطائفية والعرقية والعائلية، افقدها شرعية التمثيل الطبيعي والموضوعي للشعب العراقي الذي تستطيع من خلاله ممارسة دورها البنيوي انطلاقاً من وحدتها مع مجتمعها، أي أن محنة الشرعية ظاهرة سياسية تأريخية ملازمة للنظام السياسي في العراق إذ لم تتم حالياً إعادة بناء الدولة على وفق منطق الدولة/الأمة، بقدر ما هي خاضعة لنزعة تشكيل دولة الطوائف (عبد الله ٢٠٠٩) لذلك، فإن احد الحلول اللازمة لحل أزمة الشرعية هو قيام الديمقراطية الدستورية في العراق والمعتمدة على توافر شرطين جوهريين هما: المساواة السياسية بين المواطنين عبر مبدأين مهمين هما المساواة والمواطنة، والتوصل الى صيغة دستور ديمقراطي (عبد الله ٢٠٠٥ ، ٦٨).

٣. **أزمة المشاركة:** تنشأ هذه الأزمة عندما يعجز النظام السياسي عن إعادة رسم عملية التفاعلات السياسية بين القوى السياسية المختلفة داخل المجتمع من أحزاب وجماعات ضغط وغيرها، نتيجة لتزايد رغبتها في العمل السياسي، وتدخل قوى جديدة إلى عملية التفاعل السياسي هذه، مما يعني ازدياد

المطالب السياسية مع ضعف في الحراك السياسي للنظام في استيعاب هذه المطالب وتمثيلها سياسياً (الغزالي ١٩٨٧ ، ٣١)، وهو أمر يتعلق بمرونة عمل النظام السياسي وقابليته على التكييف مع الأوضاع المتغيرة بازدياد وتجدد عدد ومواقف القوى السياسية المختلفة فيه، وهو أمر يؤدي إلى تهديد استمرارية عمله وحيويته، مما يؤثر على مجمل مسيرة التنمية السياسية التي تتصف بطابع التغيير (دايخ ٢٠٢٢).

ومع عدم تهميش طرف سياسي عراقي على حساب الأطراف الأخرى والأتجاه نحو مساهمة الأطراف السياسية كافة في تشكيل ملامح النظام السياسي، يجعل العملية السياسية تتجه نحو تحقيق أهدافها. فضلاً عن ذلك، فإن المساهمة التشاركية الحقيقية والوطنية يجب ان تبتعد عن المحاصصة الطائفية، وان تكون الوزارات لمصلحة الشعب العراقي، وان يكف من يعمل أو من يريد ان يعمل على جعلها واجهات حزبية او طائفية او قومية تخدم شريحة مجتمعية بنفسها، وتختزل المكونات الوطنية الأخرى في دائرة مغلقة. وفي مرحلة ما بعد الأحتلال الامريكي وبالنظر إلى ما شهده العراق من تصاعد واضح للتيارات السياسية الجديدة، طرح ما يعرف بالديمقراطية التوافقية* بوصفه حالاً أمثل لأزمة المشاركة في النظام السياسي، وقام الأحتلال بتكريس هذا الطرح عبر تشكيل مجلس الحكم الأنتقالي على أساس المحاصصة الطائفية والقومية، واعتمد الأسلوب نفسه في تشكيل الحكومات العراقية اللاحقة. إن الديمقراطية التوافقية كونها سبيلاً للحكم توفر السلم المدني وتصونه بين الطوائف المختلفة المكونة للمجتمع عبر الأستناد إلى التعددية الناجمة عن وجود ثقافات عدة داخل نظام اجتماعي واحد، مما يتطلب وجوداً عادلاً لمختلف الفئات بهدف تلافي حدوث المشاكل (العامري ٢٠٠٥ ، ١٨). وهناك عدة آليات ومبادئ تقتضيها ديمقراطية المشاركة منها: مبدأ الإقرار المجتمعي بحقيقة التنوع في مكونات الشعب العراقي دينياً، وقومياً، وسياسياً، فضلاً عن مبدأ الأقرار المجتمعي بحق الأختلاف، علاوة مبدأ هيمنة التنظيمات العصرية على التنظيمات التقليدية كي تعبر كل المكونات عن مصالحها ومطالبها ومطامحها (فياض ، ١٠٨).

٤. **أزمة التغلغل:** وتسمى أزمة (الإدارة) وتدور حول مدى كفاءة الجهاز الإداري للدولة للتغلغل في أجزاء المجتمع وبناه المختلفة، بقصد تحريكه وتنفيذ سياسات الدولة فيه، وما يعني ذلك من تأكيد لسطوة الدولة وسلطتها وحضورها الدائم، وشعور المواطن بقدرتها وجدية جهازها المؤسسي في ممارسة مهماته،

(*)**الديمقراطية التوافقية:** هي تحالف حكومي كبير يضم المكونات الأساسية للمجتمع المتعدد، **ينظر:** آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينه، الفرات للنشر والتوزيع، بغداد، بيروت، ٢٠٠٦، ص٤٧.

ويرتبط ذلك بقدرة النظام السياسي ذاته على النجاح في أداء وظائفه المختلفة، والمتمثلة بعمليات استخلاص المصادر والتوزيع للأدوار والعوائد بين فئات المجتمع، وممارسة النظم والرقابة والضبط لسلوك الإفراد والجماعات (درويش ١٩٦٨). ويمثل إخفاق الدولة ممثلة بنظامها السياسي ومؤسساته المختلفة في أداء هذا الدور أزمة تؤثر في تعطيل مسيرة التنمية السياسية، وهو الأمر الذي تتحمل النخبة الجزء الأكبر منه كونها المكون الأساس للقيادة في هذا النظام، وهنا تكون كفاءة النخبة واحتوائها على العناصر المؤهلة في العمل التنفيذي، وهو ما يطلق عليه اصطلاحاً (التكنوقراط)، وهو الفيصل في تحديد إمكانية نجاح النخبة في تجاوز هذه الأزمة من عدمه، وهو الأمر الذي يعتمد على تركيبة النخبة، وإيمانها بالعلم والتطور والتغيير، أو محافظتها على الوضع القائم، وعدم تجاوز حالة الجمود وشلل الحركة، الذي يعد عاملاً معطلاً لعجلة التنمية السياسية (ليلة ٢٠٠٦ ، ١٢٤).

ويرجع سبب أزمة التغلغل التي تصيب النظام السياسي العراق المعاصر إلى هشاشة الوضع الأمني في العراق الناتج عن ضعف تدريب القوات الأمنية للجيش والشرطة ووجود عناصر فاسدة متسللة إليها، فضلاً عن خطر الجماعات المسلحة المستديم على الوضع الأمني. بالأضافة للدور السلبي الذي تلعبه الدول المجاورة والإقليمية والدولية في العراق، فضلاً عن عدم قيام مصالحة وطنية عراقية شاملة وحقيقية بحيث تفضي إلى اتفاق أو ميثاق وطني يتضمن المبادئ الرئيسية، والآليات التي تقبلها كل القوى السياسية والتكوينات العراقية (شعبان ٢٠٠٥ ، ١٠٦).

نتيجة لما تقدم، اتخذت أزمة التغلغل مدى يصعب التنبؤ بما ستؤول اليه مستقبلاً، إلا اذا استطاعت الحكومات العراقية المتعاقبة ان تبني قواتها الأمنية والمسلحة على وفق مهنية عالية وحيادية وطنية وتفرض سيطرتها الكاملة، وضبط الحدود مع دول الجوار العراقي، وتحسين علاقاته مع باقي الدول. فضلاً عن الدعوات المتكررة من قبل القادة السياسيين والبرلمانيين إلى نزع سلاح الجماعات المسلحة وحصره بيد الدولة، هي من قبيل الدعوات الواقعية الرامية الى إدماجها بالمجتمع العراقي كافة، وتجنباً لحدوث الحرب الأهلية، ورغم ان هذا التوجه هو خطوة ايجابية تخدم النظام السياسي، إلا أن التحدي الحقيقي يتمثل في مجموعة من الآليات لتنفيذ هذه الخطوة ومدى فاعليتها بخاصة في ما يتعلق بالجيش والشرطة، فضلاً عن حدود قدرة الحكومة على توفير فرص العمل للعناصر المسلحة الأخرى التي سيتم دمجها في الحياة المدنية في وقت يعاني فيه المجتمع العراقي من ارتفاع حاد في معدلات البطالة، ولكن الأهم هو التوافق بين القوى العراقية الرئيسة على الصيغ السياسية والمؤسسية لشكل النظام السياسي وطبيعة الدولة.

٥. **أزمة الإندماج:** تعد هذه الأزمة المفتاح الرئيس لحل كل من أزمتي التغلغل والمشاركة، إذ إنها تتعلق بكيفية تنظيم الوحدات الأجتماعية الوطنية بكل أشكالها الاقتصادية والسياسية والعرقية والدينية والطائفية، وإدماجها في كتلة متجانسة ومنسجمة، وتحدث هذه الأزمة عادة عند حدوث الأختلال في الفعاليات الرامية لحل أزمتي التغلغل والمشاركة، وتتطلب مواجهة هذه الأزمة وجود نخبة سياسية حاكمة تتجاوب مع قيم الأصالة والحداثة، إضافة إلى تجاوبها مع تنوعات المجتمع المختلفة (زايد ، ٥٠). وتظهر هذه الأزمة عند حدوث الأختلال وعدم التوازن بين الفعاليات الرامية إلى حل أزمتي التغلغل والمشاركة وعجزها عن تحقيق أهدافها (حسين ١٩٩٣ ، ٨٤).

بالنسبة للقوى العراقية فإنها قليلة التفاعل والإندماج فيما بينها، وتسعى كل منها في أحسن الأحوال لتحقيق مصالحها في الحكومة بصورة منفصلة عن المصالح الأخرى، فضلاً عن أن هناك تأثير واضح على هذه القوى من قبل دول مجاورة وإقليمية ودولية، ومن ثم تحقيق مصالح الأخيرة التي ليست بالضرورة متوافقة مع المصلحة الوطنية. والصيغة الأنسب للحكم في العراق هي بشكل قائم على التعددية بعيداً عن أي أساس عرقي أو طائفي، إذ أنه من شأنه جعل البلد يهتم بجميع المواطنين دون تمييز أو طائفية. فعندما تتحول الدولة العراقية مجالاً لتمثيل الطوائف تتحول في الواقع إلى اتحاد أو تركيب بين الطوائف، وهو ما غدا طبيعة للدولة أو لازمة بنيوية لها (الشرع ٢٠٠٨ ، ٩٦). فمشكلة العراق السياسية هي أزمة اخفاق مسيرة اندماج مكوناته الأجتماعية والمتنوعة أندماجاً مسالماً، وإن الأحداث والتطورات المستمرة منذ الأحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، دفعت العراق إلى أزمة وطنية حادة لها سمتين أساسيتين هما: تأرجح وأزمة العملية السياسية على أساس المحاصصة السياسية والطائفية والقومية، وأستمرار حالة انعدام الأمن والأستقرار وسيادة مناخ العنف والتهديد المستمر بالعودة إلى أطوار الصراع الأهلي (نوري ٢٠٠٩ ، ٢٦)

٦. **أزمة التوزيع:** وتدور حول الأختلال الحاصل في توزيع نسب الموارد والثروات والخدمات على وحدات المجتمع وأفراده، وهي عادة تبرز حين يستأثر عدد قليل من الأفراد بثروات المجتمع وخيراته، وتحرم الغالبية العظمى منها، ويعني ذلك أن النخبة بحد ذاتها تشكل جزء من هذه الأزمة، إذ تستأثر حسب الباحثين بالسلطة والقوة والنفوذ في عدد قليل ومحدود. وتتعلق أزمة التوزيع في العراق بمهمة النظام السياسي في العراق في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية في المجتمع. ويعد الصراع السياسي على النفط بشكل رئيس منذ عام ٢٠٠٣م، مشكلة صراع سياسي داخلي بهدف السيطرة على الوزارات السيادية خاصة وزارة النفط، فضلاً عن صراع أخر بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة

إقليم كردستان على محافظة كركوك، وصراع ثالث مع المحافظات على تنفيذ المشاريع، ومشاكل أخرى مختلفة (مهدي ٢٠٠٣).

الخاتمة

لقد لعبت الأحزاب القومية والإسلامية في العراق أدواراً مهمة في تشكيل المشهد السياسي للبلاد بعد عام ٢٠٠٣، وساهمت في مجموعة من عوامل التقدم والتحديات في الحكم في نفس الوقت. وكان سقوط نظام الحكم السابق في بغداد بمثابة نقطة تحول، حيث سمح لمختلف الفصائل السياسية بما في ذلك الأحزاب القومية والإسلامية، بالمشاركة في العملية الديمقراطية في العراق. في بادئ الأمر، كانت الفكرة السائدة أن هذا التنوع في الأصوات هو قوة محتملة، مما يعكس التكوين العرقي والديني المتنوع للعراق. لكن بالمقابل من ذلك، أدت هذه التعددية إلى صراعات معقدة على السلطة وسببت أزمة في الحكم، حيث دعت الأحزاب القومية إلى دولة مركزية قوية، مؤكدة في الكثير من الأحيان على الهوية التاريخية للعراق ووحدة أراضيه. وكانت هذه الأحزاب تهدف إلى توحيد البلاد تحت راية علمانية، سعياً منها إلى سد الفجوات بين مختلف الجماعات العرقية والطائفية. من ناحية أخرى، سعت الأحزاب الإسلامية التي تمثل مجموعة من الانتماءات الدينية، إلى دعم دور أقوى للقيم والتقاليد الدينية في الحكم، وشددت على أهمية الشريعة الإسلامية والأخلاق. نتج عن تعايش هذين التيارين الأيديولوجيين، جنباً إلى جنب مع الفصائل السياسية الأخرى، سلسلة من النجاحات والتحديات والأخفاقات، ففي الوقت الذي كانت فيه الأحزاب القومية تسعى إلى تعزيز الشعور بالوحدة الوطنية، فإنها قد واجهت سلسلة من الصعوبات تمثلت في استيعاب تطلعات سكان العراق المتنوعين، مما أدى في كثير من الأحيان إلى توترات بين المجموعات العرقية والأثنية. في حين أن الأحزاب الإسلامية كانت تستهدف تلبية المشاعر الدينية، لذا فإنها صارعت ايضاً في التوفيق بين أجنداتها والمبادئ الأوسع للديمقراطية وحقوق الإنسان.

ذلك، يمكن أن تعزى أزمة الحكم التي ظهرت بعد عام ٢٠٠٣ جزئياً إلى تشتت السلطة السياسية بين مختلف الأحزاب، إذ غالباً ما أعاق هذا التجزئة قدرة الحكومة على تنفيذ سياسات متماسكة، معالجة المخاوف الأمنية، وتوفير الخدمات الأساسية للسكان. وقد أدى الفساد وعدم الكفاءة وعدم كفاية التطوير المؤسسي إلى تفاقم هذه التحديات.

التوصيات

بناءً على ما تم طرحه أعلاه، هناك عدد من التوصيات التي نرى بضرورة الأخذ بها ومنها:

١. إنشاء منصة للحوار السياسي الشامل بين جميع الأحزاب الرئيسية بما في ذلك الفصائل القومية والإسلامية، ويجب أن يشمل ذلك مفاوضات للتوصل إلى إجماع حول القضايا الرئيسية مثل دور الدين في الحكم، آليات تقاسم السلطة، توزيع الموارد، وحماية حقوق الأقليات. يمكن للمناقشات الشاملة أن تساعد في بناء الثقة وتقليل التشرذم السياسي، إذ يتطلب التغلب على هذه الأزمة إيجاد أرضية مشتركة بين وجهات النظر الأيديولوجية المتباينة.

٢. يكمن مفتاح الحكم المستدام في العراق في تعزيز الشمولية والمساءلة والعمليات السياسية الشفافة التي يمكن أن تسد الفجوات بين الأحزاب القومية والإسلامية، فضلاً عن الجهات الفاعلة السياسية الأخرى.

٣. ضرورة مراجعة الدستور وتعديله للتأكد من أنه يلبي تطلعات جميع الطوائف العراقية، ويشمل ذلك توضيح التوازن بين السلطات المركزية والإقليمية، تحديد دور الدين في شؤون الدولة، وتعزيز آليات حماية حقوق الأقليات، إذ يمكن لدستور أكثر شمولاً وتوازناً أن يوفر إطاراً للحكم المستقر.

٤. بناء أساس أقوى للوحدة الوطنية وتعزيز المؤسسات الفعالة، وتعزيز دور كافة شرائح المجتمع العراقي. إذ يمكن للمبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار بين المجموعات أن تساعد في معالجة الإنقسامات المجتمعية وتمهيد الطريق للوحدة.

٥. تقليل اعتماد العراق على عائدات النفط من خلال التنويع الاقتصادي يمكن أن يوفر مصادر مستدامة للدخل ويقلل من التعرض لتقلبات أسعار النفط العالمية. ويمكن أن يساهم تشجيع نمو القطاع الخاص وتعزيز ريادة الأعمال والأستثمار في القطاعات غير النفطية في الأستقرار الاقتصادي.

المصادر باللغة العربية : –

١– الدرويش ، عبد الحسين علوان . ٢٠١٦ . " الاحزاب الاسلامية في العراق – دراسة تاريخية " . *المجلة السياسية والدولية* . كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية . ص ٤٤٤ .

٢– كاظم ، علي مراد . ٢٠١٨ . " الاحزاب الدينية في العراق بين المعارضة والحكم " . *مجلة الباحث* . العدد : ٢٨ . ص ١٦٧ .

٣– حيال ، اثير فاخر . ٢٠٢٢ . " التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وتأثيره في تشكيل الرأي العام " . *مجلة الدراسات المستدامة* . العدد : ١ . ص ٢١٩ .

٤– حسين ، هبة علي . ٢٠١٨ . " دور النخبة السياسية والمثقف السياسي في التحول الديمقراطي " . *مجلة حمورابي* . العدد : ٢٧–٢٨ . ص ١٣ .
٥– حافظ ، عبد العظيم جبر . ٢٠١٠ . " الاحزاب السياسية الاسلامية العراقية – دراسة نقدية " . *مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية* . العدد : ٣٠ . ص ٢٢ .
٦– المسعودي ، سلام فاضل . ٢٠٢١ . *أزمة التعددية الحزبية في العراق دراسة سياسية في التجربة الحزبية لما بعد ٢٠٠٣* . المؤتمر العلمي الاول لقسم التاريخ – كلية التربية للعلوم الانسانية .
٧– عبد الجبار ، فالح . ١٩٩٨ . *الديمقراطية المستحيلة الممكنة* . دمشق : دار المدى للثقافة .
٨– مهدي ، كاظم علي . ٢٠١٣ . " التنمية السياسية وازمات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣". *مجلة دراسات دولية – مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية* . العدد : ٥٦ . ص ١٢٩–١٤٤.
٩– بو دبوز ، غازي . ٢٠٠٥ . اشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخب السياسية منه . رسالة ماجستير (غير منشورة) . جامعة الجزائر . ص ٤٥٩ .
١٠–غليون ، برهان . ١٩٨٦ . *مجتمع النخبة* . معهد الانماء العربي .
١١–مطر ، سليم . ٢٠٠٨ . *الذات الجريحة (اشكالية الهوية في العراق والعالم العربي الشرق متوسطي)*. الطبعة الرابعة . بغداد : مركز دراسات الامة العراقية .
١٢–الجنابي ، ميثم . ٢٠٠٤ . *العراق ومعاصرة المستقبل* . الطبعة الاولى . سوريا : دار المدى .
١٣– عجيل ، عماد وكاع . ٢٠١٦ . " المواطنة في العراق ما بعد ٢٠٠٣ – دراسة في الاسباب والتحديات " . *مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية* . العدد : ٩ . ص ١٢٦ .
١٤– المجمعي ، محمد شطب عيدان . ٢٠٠٩ . " النخبة السياسية واثرها في التنمية الاجتماعية " . *مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية* . العدد : ٤ . ص ١٦٤ .
١٥– فياض ، عامر حسن . ٢٠٠٤ . " جدلية العلاقة بين الاستقلال والديمقراطية في الخطاب السياسي العراقي المعاصر " . *مجلة العلوم السياسية – جامعة بغداد* . العدد : ٢٩ . ص ١٠٩ .
١٦– برو ، فيليب . ١٩٩٨ . *علم الاجتماع السياسي* . ترجمة : محمد عرب . بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر .
١٧– والي ، خميس حزام . ٢٠٠٣ . *اشكالية الشرعية في الانظمة العربية مع اشارة الى تجربة الجزائر* . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
١٨– عبد الله ، سالم مطر . ٢٠٠٩ . " الاحتلال الامريكي وازمة العراق الوطنية " . *مجلة دراسات اقليمية – جامعة الموصل* . العدد : ١٣ . ص ٤٤٩ .
١٩– عبد الله ، عبد الجبار احمد . ٢٠٠٥ . " واقع ومستقبل الخيار الديموقراطي والدستوري في العراق : التحولا الديمقراطية في العراق الحلول والفرص " . *مركز الخليج للابحاث – دبي* . ص ٦٨ .
٢٠– الغزالي ، اسامة . ١٩٨٧ . *حرب الاحزاب السياسية في العالم الثالث* . الكويت : سلسلة عالم المعرفة.

٢١– دايخ ، فاطمة عبد الكريم . ٢٠٢٢ . " خصائص المشاركة السياسية وقنواتها والعوامل المؤثرة فيها " . *مجلة الدراسات المستدامة* . العدد : ٤ .

٢٢– العامري ، ابتسام محمد . ٢٠٠٥ . " شكل النظام السياسي وطبيعته في عراق المستقبل " . *مجلة النبأ* . العدد : ٧٦. ص ١٨ .

٢٣– درويش ، ابراهيم . ١٩٦٨ . *النظام السياسي* . الطبعة الاولى . القاهرة : دار النهضة العربية .

المصادر باللغة الانكليزية : –

1- Al-Darwish, Abdul Hussein Alwan. 2016. “Islamic parties in Iraq - a historical study.” Political and international magazine. College of Political Science - Al-Mustansiriya University. p. 444.

2- Kazem, Ali Murad. 2018. “Religious parties in Iraq between the opposition and the government.” *Researcher Magazine*. Number: 28. p. 167.

3- Hiyaal, Atheer Fakher. 2022. “The democratic transformation in Iraq after 2003 and its impact on shaping public opinion.” *Journal of Sustainable Studies*. Number: 1. p. 219.

4- Hussein, Heba Ali. 2018. “The role of the political elite and the political intellectual in democratic transformation.” *Hammurabi Magazine*. Issue: 27-28. p. 13.

5- Hafez, Abdel Azim Jabr. 2010. "Iraqi Islamic political parties - a critical study." *Journal of the Mustansiriya* Center for Arab and International Studies. Number: 30. p. 22.

6- Al-Masoudi, Salam Fadel. 2021. The crisis of party pluralism in Iraq: a political study of the partisan experience after 2003. The First Scientific Conference of the Department of History - College of Education for the Humanities.

7- Abdul-Jabbar, Falih. 1998. *Impossible democracy possible*. Damascus: Dar Al-Mada for Culture.

8- Mahdi, Kazem Ali. 2013. "Political development and crises of the political system in Iraq after 2003." *Journal of International Studies* - Center for Strategic and International Studies. Number: 56. pp. 129-144.

9- Bou Dabouz, Ghazi. 2005. The problem of democracy in Algeria and the position of the political elites towards it. A magister message that is not published) . Algeria University . p. 459.
10- Ghaleon, Burhan. 1986. *Elite society*. Arab Development Institute.
11- Matar, Salim. 2008. *The wounded self* (the problem of identity in Iraq and the Arab-Eastern Mediterranean world). Fourth edition. Baghdad: Center for Studies of the Iraqi Nation.
12- Al-Janabi, Maitham. 2004. *Iraq and the contemporary future*. First edition. Syria: Dar Al Mada.
13- Ajeel, Imad and Kaa. 2016. "Citizenship in Iraq after 2003 - a study of the causes and challenges." *Tikrit University Journal of Legal and Political* Sciences. Number: 9. p. 126.
14- Al-Majma'i, Muhammad Shatab Idan. 2009. "The political elite and its impact on social development." *Tikrit University Journal of Legal and Political Sciences*. Number: 4. p. 164.
15- Fayyad, Amer Hassan. 2004. "The dialectic of the relationship between independence and democracy in contemporary Iraqi political discourse." *Journal of Political Science* - University of Baghdad. Number: 29. p. 109.
16- Brough, Philip. 1998. *Political Sociology* . Translated by: Muhammad Arab. Beirut: University Foundation for Studies and Publishing.
17- Wali, Khamis Hizam. 2003. The problem of legitimacy in Arab regimes with reference to the Algerian experience. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
18- Abdullah, Salem Matar. 2009. "The American occupation and Iraq's national crisis." *Journal of Regional Studies* - University of Mosul. Number: 13. p. 449.
19- Abdullah, Abdul-Jabbar Ahmed. 2005. "The reality and future of the democratic and constitutional choice in Iraq: democratic transformations in Iraq, solutions and opportunities." *Gulf Research Center* - Dubai. p. 68.
20- Al-Ghazali, Osama. 1987. *The war of political parties in the Third World*. Kuwait: World of Knowledge series.

21- Dayekh, Fatima Abdel Karim. 2022. “Characteristics of political participation, its channels, and factors affecting it.” *Journal of Sustainable Studies*. Number: 4.

22- Al-Amiri, Ibtisam Muhammad. 2005. “The form and nature of the political system in future Iraq.*” Al-Naba magazine*. Number: 76. p. 18.

23- Darwish, Ibrahim. 1968. *political system* . First edition. Cairo: Dar Al Nahda Al Arabiya.